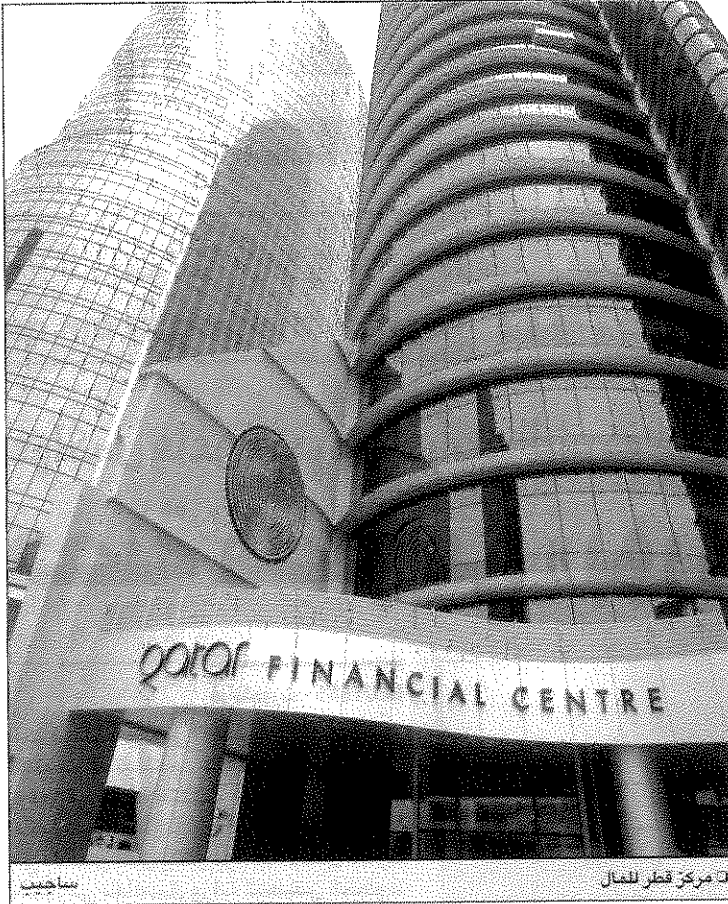




«قطر للمال» يعتزم فرض عقوبات مالية



ساجيب

مركز قطر للمال

الدوحة - العرب

نشرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال طرحاً استشارياً وسياسة مقترحة حول العقوبات المالية والتشديدات العامة، بغية الحصول على التعليقات. وتتضمن السياسة المقترحة أحكاماً معينة حول «الأمور الروتينية أو الخروقات الثانوية»، كما هو مشار إليها في لوائح الخدمات المالية، وهي تضم أيضاً سياسة لوائح الخدمات المالية لعام 2009 والصادرة في 6 مارس 2009 «العقوبات المالية - الرجوع أو التقارير المتأخرة». وتتضمن السياسة المقترحة 5 عناصر تشمل نطاقاً وهدف السياسة والإعلام والتبليغ عن الخروقات وكافة الخروقات الأخرى، كما شملت كذلك ما الذي يشكل خرقاً ثانوياً أو روتينياً. وقال مركز قطر للمال إن عوامل ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد سواء ينبغي أخذ إجراء سواء أو ينبغي فرض عقوبة مالية أو نشر تنديد عام وقيمة العقوبة المالية. ويخضع فرض أي عقوبة مالية أو تنديد عام لإجراءات النفاذ الخاصة بهيئة التنظيم ولحقوق الاستئناف، وتمتد فترة التشاور لاستلام التعليقات حتى تاريخ 30 يوليو 2009.